مخاوف بشأن ضعف الطلب لدى أكبر مستهلك بالعالم للخام

النفط ينخفض بعد ارتفاع مخزونات البنزين الأميركية خلافاً للتوقعات

انخفضت أسعار النفط أمس الخميس بعد بيانات رسمية كشفت ارتفاع مخزونات البنزين الأمريكية على نحو كبير مما أثر مخاوف بشأن ضعف الطلب في أكبر مستهلك في العالم للخام في الوقت الذي ترتفع فيه الإمدادات في أنحاء العالم، بحسب ما نشرت "رويترز".

وتراجع خام برنت 51 سنتا أو ما يوازي 0.8 بالمئة إلى 62.65 دولار للبرميل. وهبط الخام الأمريكي 53 سنتا أو ما يعادل 0.9 بالمئة إلى 59.24 دولار للبرميل.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إنه بينما انخفضت مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة بأكثر مما توقعه المحللون، قفزت مخزونات البنزين بقوة، خلافا للتوقعات أيضا.

وانخفضت مخزونات النفط 3.5 مليون برميل الأسبوع الماضي إلى قرابة 502 ملايين برميل، وزادت مخزونات البنزين أربعة ملايين برميل، مقابل توقعات بانخفاض، إلى ما يقل قليلا عن 230 مليون برميل، إذ كثفت شركات التكرير الإنتاج قبل موسم الصيف حين تزيد قيادة السيارات.

في الوقت ذاته، يقول متعاملون إن الإمدادات ترتفع في أنحاء العالم فيما زاد إنتاج روسيا في أول بضعة أيام من أبريل عن متوسط المستويات المسجلة في مارس.

وقال صندوق النقد الدولي في الأسبوع الجاري إن الإنفاق العام الضخم الهادف لمكافحة جائحة كوفيد- 19 ربما يزيد النمو العالمي إلى ستة بالمئة في العام الجاري، وهو معدل لم يُسجل منذ السبعينات.

ومن شأن ارتفاع النمو الاقتصادي تعزيز الطلب على النفط ومنتجاته، مما يساهم في خفض المخزونات.

وقال إيه.إن.زد ريسيرش في مذكرة إن "خلفية أكثر إيجابية على الصعيد الكلي من المرجح أن تستقطب المزيد من اهتمام المستثمرين إلى القطاع" مؤكدا وجهة نظره بأن خام برنت سيبلغ 75 دولارا للبرميل في الربع الثالث.

يلين: على دول العالم حذو أميركا في خطتها زيادة الضرائب على الشركات

صرحت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين أن زيادة الضرائب على الشركات الأميركية التي تريد إدارة الرئيس جو بايدن فرضها لتمويل استثمارات في البنية التحتية يجب أن تشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذو الولايات المتحدة وتحد من خفض هذه الضريبة، بحسب ما نشرت "الفرنسية".

وقالت يلين في مؤتمر صحافي هاتفي "نحن لا نضع حدا لمشاركة الولايات المتحدة في هذا السباق على الخفض (الضريبي) فقط بل ان مشروع القانون هذا يشجع العالم بأسره على التخلي عن هذه الممارسة".

ولجذب الشركات إلى أراضيها وضمان بيئة تنافسية لها، تتنافس البلدان على معدلات الضرائب التي تفرض على الشركات.

وقالت يلين إن هذه "المنافسة الضريبية المدمرة لن تنتهي إلا عندما يتوقف عدد كاف من الاقتصادات عن خفض (الضرائب) ويتقبل حدا أدنى عالميا من الضرائب".

جانيت يلين

والمفاوضات جارية حول هذا الموضوع في مجموعة العشرين التي تأمل في التوصل إلى اتفاق بحلول الصيف.

وفي تصريحات لشبكة "سي ان بي سي"، قال وولي أديميو الرجل الثاني في وزارة الخزانة الأميركية "نحن في وضع يسمح لنا بالتوصل إلى اتفاق يمكن أن يشجع الغالبية العظمى من الدول المتقدمة في العالم على وضع حد أدنى للضريبة".

لكن أديميو رفض فكرة فرض ضريبة لا تستهدف سوى الشركات الرقمية العملاقة. وقال "أوضحنا لنظرائنا الأوروبيين أننا لن ندعم ضريبة تمييزية حيال الشركات الأميركية، لكننا ندعم قوانين مالية تضمن التأكد من إلزام الشركات بدفع رسوم موحدة في جميع أنحاء العالم".

وبالنسبة للولايات المتحدة، يفترض أن يسمح رفع الضرائب على الشركات من 21 بالمئة إلى 28 بالمئة بتمويل خطة استثمار ضخمة تبلغ قيمتها أكثر من ألفي مليارى دولار على مدى ثماني سنوات في البنية التحتية والطاقات الخضراء والتكنولوجيا.

وبينما يعارض الجمهوريون الزيادات الضريبية معتبرين أنها ستضر بالاستثمار، أكد صندوق النقد الدولي في اجتماعات الربيع خلال الأسبوع الجاري أنه من غير المرجح أن يكون لهذه الزيادات تأثير كبير.

وأكد مدير الشؤون الميزانية في صندوق النقد الدولي فيتور غاسبار في مؤتمر صحافي الأربعاء أن الزيادة التي تنص عليها خطة بايدن ستدرج في "اتفاق دولي" يدعمه صندوق النقد الدولي لأنه "من المهم السماح للحكومات بالحصول على الموارد اللازمة" لمواصلة مساعدة الأشخاص الأكثر ضعفاً.

أسعار الغذاء العالمية تصل لأعلى مستوى في 7 سنوات

قالت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) إن أسعار الغذاء العالمية ارتفعت للشهر العاشر على التوالي في مارس لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ يونيو 2014 بقيادة قفزات لأسعار الزيوت النباتية واللحوم ومنتجات الألبان. وبلغ متوسط مؤشر فاو لأسعار الغذاء الذي يقيس التغيرات الشهرية لسلة من الحبوب والزيوت النباتية ومنتجات الألبان واللحوم والسكر 118.5 نقطة الشهر الماضي مقارنة مع قراءة معدلة قليلا عند 116.1 نقطة في فبراير. وكانت القراءة السابقة لفبراير 116.0 نقطة.

وقالت فاو إن محاصيل الحبوب العالمية ما زالت في طريقها لتسجيل مستوى سنوي قياسي في 2020. مضيفة أن المؤشرات الأولية تفيد بزيادة جديدة في الإنتاج هذا العام. ورفعت فاو توقعاتها لموسم حبوب 2020 إلى 2.765 مليار طن من تقدير سابق عند 2.761 مليار طن مما يشير إلى زيادة 2% على أساس سنوي.

التضخم السنوي في مصر يسجل 4.8 بالمئة خلال مارس

أفادت بيانات نشرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر أمس الخميس بأن معدل التضخم السنوي لإجمالي البلاد بلغ 4.8% في مارس الماضي، مقابل 4.6% في الشهر نفسه من العام السابق.

وارتفع التضخم في أسعار المستهلكين في مارس على أساس شهري بنسبة 0.6% عن فبراير.

وأرجع الجهاز هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار مجموعة الفاكهة بنسبة 7.1%، واللحوم والدواجن بنسبة 3.7%، والزيوت والدهون بنسبة 0.9%، وذلك رغم انخفاض أسعار مجموعة الملابس الجاهزة بنسبة 1.1% وخدمات النقل بنسبة 0.4% .

اقتصاد سنغافورة يبدأ في التعافي من الخسائر القياسية

تراجع معدل البطالة في سنغافورة للشهر الرابع على التوالي خلال (فبراير) الماضي، حيث انخفض إلى 3 في المائة، فيما يعد أحدث دلالة على بدء تعافي اقتصاد المدينة بعد خسائر قياسية العام الماضي.

وقالت جوزفين تيو وزيرة القوى العاملة "على الرغم من أن معدل البطالة ما زال مرتفعا، ولم يعد إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا، إلا أننا نشهد تقدما فيما يتعلق بنمو الوظائف"، وفقا لـ"الألمانية".

وكانت سنغافورة سجلت العام الماضي أكبر عدد وظائف تم الاستغناء عنها منذ أكثر من عقدين، حيث خسر أكثر من 160 ألف شخص وظائفهم في ظل انكماش إجمالي الناتج المحلي بنسبة 5.4 في المائة.

ووقع معظم الضرر خلال الربع الثاني، فيما كانت الحكومة تفرض في مثل هذا التوقيت إجراءات إغلاق بهدف إبطاء وتيرة تفشي فيروس كورونا.

وجرى تخفيف القيود ابتداء من (يونيو) الماضي، في حين ارتفع معدل البطالة في (سبتمبر) الماضي. وكان العمال المهاجرون الأكثر تضررا من جائحة كورونا وشطب الوظائف، خاصة في مجال البناء، الذي انكمش بنسبة 33 في المائة، العام الماضي. وانكمش قطاع السياحة والقطاعات المتعلقة به مثل الطيران بنسبة 12 في المائة، حيث أبقت معظم دول آسيا– المحيط الهادي حدودها مغلقة منذ (مارس) 2020.

ومن المقرر أن تنشر سنغافورة الأسبوع المقبل تقديرات إجمالي الناتج المحلي للربع الأول، حيث من المتوقع العودة إلى النمو عقب ارتفاع الصادرات والإنتاج الصناعي مطلع العام الجاري.

وكان قد قال بول كروجمان الاقتصادي الأمريكي، "إن دخل الفرد في سنغافورة يكاد يتضاعف في كل عقد من الزمان، خلال الفترة بين عام 1966 و1990، كما ارتفع إجمالي الناتج المحلي 8.5 في المائة سنويا".

قطاع الصناعات التحويلية يقود نمو أنشطة الأعمال في منطقة اليورو

أكد مسح اقتصادي، عودة أنشطة الأعمال في منطقة اليورو إلى النمو الشهر الماضي مدعومة بتوسع قياسي في قطاع الصناعات التحويلية، وفقا لـ"رويترز".

ووفقا لنتائج المسح، الذي نشرت نتائجه ، فإن قطاع الخدمات يواجه إجراءات العزل العام الجديدة بصورة أفضل من المتوقع، وتكافح أوروبا موجة ثالثة من انتشار فيروس كورونا، وأعادت الحكومات فرض قيود على المواطنين، وأجبرت أجزاء كبيرة من قطاع الخدمات المهيمن على أن تظل مغلقة. وعلى الرغم من ذلك ارتفع مؤشر آي.إتش.إس ماركت لمديري المشتريات في قطاع الخدمات إلى 49.6 في (مارس) من 45.7 في (فبراير)، وهو أعلى كثيرا من قراءة أولية بلغت 48.8 ويكاد يصل إلى مستوى الـ50 الفاصل بين النمو والانكماش.

أما مؤشر مديري المشتريات المجمع، الذي يجمع بين الصناعات التحويلية والخدمات ويعد مؤشرا جيدا على متانة الاقتصاد، فقد ارتفع إلى 53.2 من 48.8، متجاوزا التقدير الأولي البالغ 52.5.

وقال كريس وليامسون كبير خبراء الاقتصاد المعني بأنشطة الأعمال لدى آي.إتش.إس ماركت "تحمل الاقتصاد أحدث الإغلاقات بصورة أفضل بكثير مما توقعه كثيرون، وذلك بفضل انتعاش نمو التصنيع ومؤشرات على أن التباعد الاجتماعي والقيود على التنقلات لها تأثير أقل بكثير في أنشطة قطاع الخدمات مقارنة بالوقت نفسه من العام الماضي". وأدت مشكلات على صعيد الإمدادات إلى قفزة كبيرة في تكاليف المدخلات لشركات الخدمات، التي زادت أسعارها للمرة الأولى في أكثر من عام. وارتفع مؤشر أسعار الإنتاج إلى 50.5 من 48.1.

وعلى الرغم من تباطؤ توزيع اللقاح وارتفاع الإصابات المسجلة لفيروس كورونا، تحسن التفاؤل بشأن عام قادم، وزاد المؤشر المجمع للإنتاج المستقبلي إلى 67.9 من 67، وهو أعلى مستوياته منذ (فبراير) 2018.

وكان قد سجل معدل البطالة في منطقة اليورو ركودا في (فبراير)، مقارنة (يناير)، وطال 8.3 في المائة من السكان العاملين، لكنه زاد نقطة واحدة خلال عام جراء الجائحة، كما أعلن أمس المكتب الأوروبي للإحصاء.

وبحسب "الفرنسية"، ذكر المكتب أنه تمت مراجعة أرقام (يناير)، التي كانت مقدرة أصلا بـ8.1 في المائة، ورفعها بـ0.2 نقطة، ووفقا لـ"يوروستات" طالت البطالة 15.95 مليون رجل وامرأة في (فبراير) في الاتحاد الأوروبي بينهم 13.57 مليون في منطقة اليورو.

العجز التجاري الأميركي يبلغ قمة قياسية.. 71.1 مليار دولار في فبراير

اتسع العجز التجاري الأمريكي ليبلغ مستوى قياسيا مرتفعا في (فبراير)، إذ تعافى النشاط الاقتصادي بوتيرة أسرع من المنافسين العالميين للبلاد وقد يظل مرتفعا هذا العام، فيما من المتوقع أن يحفز إنفاق مالي ضخم أسرع نمو في نحو أربعة عقود.

وقالت وزارة التجارة الأمريكية ، "إن العجز التجاري زاد 4.8 في المائة، إلى ذروة عند 71.1 مليار دولار في (فبراير). وكان خبراء اقتصاد استطلعت "رويترز" آراءهم توقعوا أن يبلغ العجز 70.5 مليار دولار.

من جهة أخرى، أكد جيمي ديمون الرئيس التنفيذي لـ"جيه. بي مورجان آند تشيس"، أن الولايات المتحدة قد تكون بصدد ازدهار اقتصادي حتى نهاية 2023 في حالة تطعيم مزيد من البالغين واستمرار الإنفاق الاتحادي. ووفقا لـ"رويترز"، كتب ديمون في رسالة سنوية للمساهمين نشرت على موقع البنك "يمكن أن يستمر الازدهار بسهولة إلى 2023 لأن الإنفاق سيستمر لفترة طويلة في 2023". وبوصفه رئيس أكبر بنك في أمريكا، ينظر إلى ديمون على أنه يمثل القطاع المصرفي الأمريكي، وقد استغل الرسالة ليعبر عن رأيه في متانة الاقتصاد والضغط من أجل سياسات تسهم في علاج مشكلة عدم المساواة وتحسين نظام العدالة الجنائية.

وأكد ديمون أن الوضع المالي للمستهلك الأمريكي في المتوسط في حالة ممتازة، وأن تقييمات سوق الأسهم المرتفعة لها ما يبررها، لكن أسعار سندات وأذون الخزانة الأمريكية ليست كذلك.

وكتب أن النمو الاقتصادي الذي توقع أن تشهده الولايات المتحدة خلال العامين المقبلين سيتيح فرصا "للتعامل مع المشكلات الناجمة عن عدم المساواة".

ألمانيا: أضخم عجز للاقتصاد منذ توحيد البلاد

تسببت جائحة كورونا في عجز ضخم للاقتصاد الألماني خلال 2020، كان هو الأكبر منذ إعادة توحيد ألمانيا، بحسب بيانات نشرها مكتب الإحصاء الاتحادي.

وأوضح المكتب أن الإنفاق ارتفع العام الماضي 12.1 في المائة، مقارنة بعام 2019 إلى 1.67 تريليون يورو (1.99 تريليون دولار).

وفي الوقت نفسه، تراجعت الإيرادات 3.5 في المائة، إلى 1.48 تريليون يورو، وتسببت هذا في عجز عام بقيمة 189.2 مليار يورو.

ولفت المكتب، في بيان، إلى أن هذا يعكس "بوضوح تداعيات أزمة فيروس كورونا على الميزانيات العامة"، وأشار البيان إلى أن هذه هي المرة الأولى منذ سبعة أعوام، التي تسجل فيها ألمانيا عجزا.

وكانت البلاد قد سجلت في 2019 فائضا بلغ 45.2 مليار يورو، وتستند البيانات إلى النتائج الأولية للميزانيات الأساسية والاستثنائية للحكومة الفيدرالية والولايات الـ16 والسلطات المحلية والضمان الاجتماعي الحكومي، وكذلك استثمارات الاتحاد الأوروبي.

من جهة أخرى، أظهرت دراسة نشرها "معهد الاقتصاد الألماني"، أن ألمانيا ستواجه نقصا متزايدا في العمالة الماهرة خلال العقود القادمة.

وذكرت الدراسة أنه إذا ظل سن التقاعد كما هو ولم تكن هناك زيادة في الهجرة المستهدفة، فإن الأعمال الألمانية قد تفقد واحدا من بين كل ثمانية من العمالة الماهرة، وذلك دون احتساب تداعيات جائحة كورونا.